التعامل مع الجمود السياسي
وتعزيز مشاركة المرأة في لبنان
ما بعد الحرب

المؤلفون:
نَدى عنيد
مؤسسة، مديرة تنفيذية

رودولف زغيب
باحث ومنسق المشروع

اعدت مؤسسة مدنيات للمساواة هذا التقرير في اطار مشروع "مساحة معلومات آمنة لتعزيز مشاركة النساء في المجال العام" الذي تنفذه مدنيات بالشراكة مع مؤسسة مهارات،
بدعم من مشروع LePAIR.

@March 2025

ملخص تنفيذي

يستمر مشروع مرصد العنف ضد النساء في السياسة (Marsad VAWP)، الذي تنفذه مؤسستي "مهارات" و"مدنيات" بدعم من "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"(UNWomen) وتمويل من الجمهورية الفرنسية، في مراقبة أثر الأزمات المستمرة على النساء الناشطات في السياسة في لبنان. تهدف المرحلة الثالثة من مشروع مرصد إلى توثيق ومتابعة تأثير الأزمة السياسية والاقتصادية المستمرة، بالإضافة إلى الحرب الأخيرة. يركز التقرير الذي اعدته مؤسسة مدنيات على دراسة الوضع الحالي إذا تحول عملهن من المجال السياسي إلى العمل الإغاثي، أو ما إذا كانت بعضهن قد تخلين عن النشاط السياسي نتيجة الضغوط المتزايدة. هل سيؤدي هذا التحول إلى زيادة دورهن القيادي في العمل الإنساني أم سيؤدي إلى تراجع طموحاتهن السياسية؟

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على استعداد النساء للعودة إلى الساحة السياسية بعد انتهاء الأزمة، بما يشمل اللواتي يعملن حالياً بعيداً عن الشأن العام. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والأعراف المجتمعية الراسخة قد ساهما في تفاقم العنف ضد النساء في السياسة (VAWP)، مما جعل من الصعب على النساء البقاء ناشطات في المجال السياسي. فالبيئة المعادية، التي تتسم بالتحرش والتهديدات والتهميش، تؤدي إلى إقصاء النساء من مواقع القيادة وتحدّ من قدرتهن على الاستمرار في العمل السياسي.

علاوة على ذلك، فإن العنف ضد النساء في السياسة يرتبط بشكل مباشر بتردد الأحزاب السياسية في ترشيح النساء، حيث غالباً ما يُنظر إليهن على أنهن أكثر عرضة للهجمات السياسية أو يفتقرن إلى شبكات الدعم اللازمة لمواجهة المشهد السياسي غير المستقر في لبنان. هذا التهميش المنهجي، إلى جانب التحيز الإعلامي والعوائق المؤسسية، يعزز حلقة من الإقصاء تدفع العديد من النساء إما إلى أدوار أقل ظهوراً، مثل العمل الإغاثي، أو إلى الانسحاب الكامل من الحياة السياسية.

وفي إطار شراكتنا المستمرة في مشروع مرصد العنف ضد النساء في السياسة (Marsad VAWP)، يقدم هذا التقرير توصيات استراتيجية لمواجهة هذه التحديات، مع التأكيد على ضرورة إدماج أصوات النساء في عمليات إعادة البناء السياسي. فمن الضروري أن لا تؤدي الأزمات إلى تراجع دور المرأة في الحياة العامة، بل يجب أن يكون تمكينهن السياسي ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية في لبنان. ويشمل ذلك تعزيز آليات الحماية، وزيادة التزام الأحزاب السياسية بإدماج المرأة، ومساءلة الجهات الفاعلة عن ممارسات العنف السياسي ضد النساء، لضمان مستقبل أكثر شمولاً واستدامة.

السياق

للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية. منذ بداية الأزمة السياسية، شهدت البلاد تأجيلات متكررة في الانتخابات، واستقالات حكومية متعاقبة، مما زاد من حالة الاستقطاب والانقسام السياسي وأثّر بشكل كبير على قدرة النساء على المشاركة في المشهد السياسي المحلي.[1] في ثورة ٢٠١٩، كانت النساء في طليعة المظاهرات الشعبية، حيث جسّدن بذلك نموذجاً ملهمًا في النضال من أجل التغيير والمطالبة بالعدالة والمساواة. مع ذلك، شكّلت انتخابات عام ٢٠٢٢ خيبة أمل كبيرة في مسار التمثيل السياسي للنساء؛ إذ على الرغم من الزخم الشعبي، مسار الانتخابات من الترشح لنتائج الانتخابات أن الأطراف السياسية الفاعلة لم تول اهتماماً كافياً لترشيح النساء، مما أبقى نسبة تمثيلهن البرلماني في حدود ٦٪، وهي نسبة منخفضة على الصعيدين الإقليمي والدولي.[2] كما أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والتي وصلت بمعدل التضخم إلى ٢٠٠٪ خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، زادت من الضغوط الاقتصادية على النساء، ما دفع الكثير منهن للانسحاب من الساحة السياسية للتوجه نحو تقديم الدعم الإنساني، خاصةً في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.[3] بفضل تلك الأزمة، اضطرت أغلبية النساء الناشطات سياسياً الى تقليص نشاطهن السياسي للتركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المتأثرة، إضافة إلى التزامهن بمواعيد عملهن الوظيفية، مما زاد من تقييد قدرتهن على الانخراط السياسي.[4]

في هذا السياق، جاء تأجيل الانتخابات البلدية في أيار ٢٠٢٣ كضربة أخرى للنساء اللواتي كنّ يطمحن إلى تمثيل أكبر في الحكم المحلي. كانت هذه الانتخابات تمثل فرصة هامة للنساء لزيادة نفوذهن السياسي، ومحاربة الهيمنة الذكورية في المجال السياسي. ومع ذلك، جاء هذا التأجيل على خلفية المخاوف الأمنية والسياسية ليضعف بشكل كبير فرص مشاركتهن، الأمر الذي يعكس أحد أشكال العنف السياسي ضد المرأة بحرمانها من فرص التغيير الفعلي.[5]

الأزمة الأمنية التي بدأت في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ وتحوّلت إلى نزاع مسلح بحلول أيلول ٢٠٢٤، خلقت واقعًا جديدًا أمام النساء اللبنانيات اللواتي كن ناشطات في السياسة والمجتمع المدني وجدن أنفسهن على خط المواجهة، منخرطات في العمل الإنساني لتقديم الدعم للمجتمعات المتضررة من الحرب.[6]

يستعرض هذا التقرير تأثير الأزمة الشاملة على النساء اللبنانيات، تبرز فيها التوترات الطائفية والعنف المتصاعد كعوامل تحدّ من طموحاتهن السياسية. الفجوة الجندرية التي تقدر بحوالي ٦٨٪ لصالح الذكور، والأرقام التي تشير إلى أن ٩٢٪ من النساء في المناصب الحكومية غير راضيات عن تأثيرهن وصنع القرار، تعكس استمرار العوائق النظامية أمام النساء حتى بعد وصولهن إلى المناصب.[7] ختاماً، يأتي هذا التقرير ليقدم توصيات سياساتية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وحماية مكتسباتها السياسية، ولتسليط الضوء على الإمكانات الهائلة للنساء اللبنانيات في تحقيق الإصلاح السياسي وإعادة الإعمار.

نظرة عامة

يعتمد هذا التقرير على منهجية تجمع بين البيانات الكمية والنوعية، مدعومة بالدراسات السابقة، لفهم التحديات التي تعيق مشاركة النساء في السياسة خلال فترات الحرب التي حصلت بعد احداث ٧ تشرين الأول ٢٠٢٤. تم جمع البيانات من عشر مقابلات رئيسية مع ناشطات سياسيات، بينهن نائبتان في البرلمان اللبناني، ونساء في المناصب البلدية، إضافة إلى استبيان شمل ١٢٥ ناشطة في المجال البلدي والسياسي. تم تنفيذ عملية جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٤ حتى ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

ركزت معايير اختيار المشاركات في الاستبيان والمقابلات على النساء الناشطات في السياسة والمجتمع المدني والعمل البلدي خلال الأزمة، بما يشمل أعضاء البرلمان، الأحزاب، المجالس البلدية، والمنظمات المدنية الداعمة للإصلاح السياسي والمساواة الجندرية. تمت مراعاة التمثيل الجغرافي، مع التركيز على المناطق الأكثر تأثرًا بالحرب مثل البقاع، طرابلس، والجنوب، وضمان تنوع الفئات العمرية، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، لفهم تأثير العوامل الاقتصادية على المشاركة السياسية.

استخدم التقرير التحليل النوعي للمقابلات و الإحصائي لبيانات الاستبيان، بهدف قياس الحواجز السياسية وتقديم استراتيجيات لتعزيز مشاركة النساء، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب.

---

1. Issam Kayssi, (2024), "Delaying Lebanon's Municipal Elections, Again," *Carnegie Endowment for International Peace.*
2. Fanack,(2023), "Lebanese Women Fight for Democracy in 2022 Parliament Elections," *Fanack.*
3. World Bank. (2023). *Lebanon's Fragile Economy Pulled Back into Recession.*
4. Kassem, Y. (2024). في السلم والحرب.. معاناة اللبنانيات لا تنتهي. Alhurra.
5. Khalaf, S. (2024). Delaying Lebanon's municipal elections again, *Carnegie Endowment for International Peace.*
6. UN Women. (2024). *On the frontlines: Women-led organizations lead Lebanon's crisis response despite significant challenges. UN Women Arab States.*
7. Majouz, M. (2024). Lebanon's economy faces severe challenges amid ongoing crises. *This is Lebanon.*

النتائج الأبرز من البيانات الكمية

القسم ١: المعلومات الديموغرافية عن العينة

الموقع الجغرافي

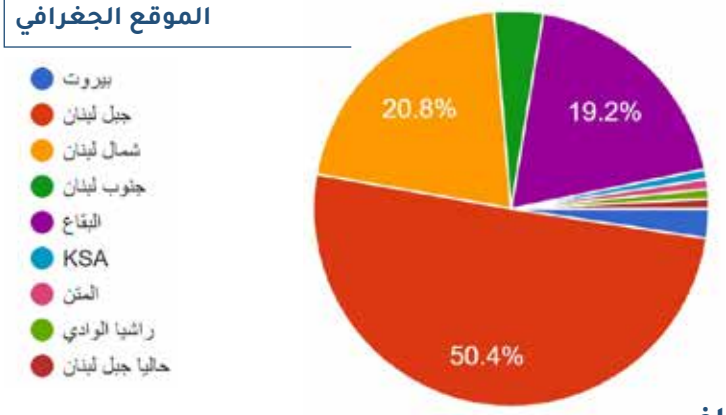

الجدول: النسبة المئوية للتوزيع الجغرافي

تم نشر الاستبيان عبر منصات متعددة لضمان وصوله إلى أكبر عدد ممكن من النساء في مختلف المناطق اللبنانية، دون اعتماد منهجية مسبقة لتحديد التوزيع الجغرافي للمشاركات. تم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، وشبكات المجتمع المدني، والمجموعات النسوية لنشر الاستبيان، مما أتاح وصوله إلى شرائح متنوعة من النساء بمختلف الخلفيات والمناطق.

أظهرت النتائج أن منطقة جبل لبنان سجلت أعلى نسبة من المشاركات، وهو ما قد يعود إلى الكثافة السكانية العالية وتوافر المنظمات والبرامج التي تدعم قضايا النساء، مما يسهل الوصول إلى المستجيبات. تلتها مناطق الشمال والبقاع، حيث، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لوحظت نسبة جيدة من المشاركة، ما يعكس تزايد الوعي والدعم لقضايا المرأة في هذه المناطق. أما النسب المنخفضة في الجنوب وبيروت والبقاع الغربي، فقد تكون مرتبطة بعوامل مثل الظروف الأمنية والاقتصادية، مما قد يحد من انتشار النشاطات الداعمة للنساء مقارنة بمناطق أخرى. كما أظهرت النتائج وجود مشاركات من خارج لبنان بنسبة ٠,٨٪، مما يعكس ارتباط اللبنانيات المغتربات بقضايا الوطن واستعدادهن للمشاركة في الاستطلاعات التي تدعم حقوق المرأة حتى لو كنّ مقيمات في الخارج.

أما من حيث الفئات العمرية، فقد شكلت الفئة العمرية ٤٥-٥٤ النسبة الأكبر من المشاركات بنسبة ٤٠,٨٪، مما يعكس خبرتهن الكبيرة واهتمامهن الواضح بالمشاركة السياسية والاجتماعية، خاصة في ظل الأزمات الحالية. وتفاوتت نسبة المشاركة في الفئات العمرية الأخرى، حيث تسعى النساء في منتصف العمر إلى تعزيز أدوارهن القيادية، بينما يظهر وعي متزايد لدى الفئات الأصغر بأهمية المشاركة السياسية، رغم بعض التحديات المتعلقة بالاستقرار المهني والعائلي.

كما يشير التمثيل المنخفض للنساء ذوات الإعاقة في الدراسة إلى وجود تحديات إضافية قد تواجههن في المشاركة السياسية والاجتماعية. قد تكون هذه التحديات مرتبطة بالبنية التحتية، أو بوصمة اجتماعية، أو بنقص في الدعم الملائم الذي يمكن أن يمكّنهن من الاندماج بشكل أوسع في الحياة العامة.

القسم ٢: المشاركة السياسية

قبل الركود السياسي والحرب القائمة، هل كنتِ منخرطة بشكل فعال في الأنشطة السياسية؟

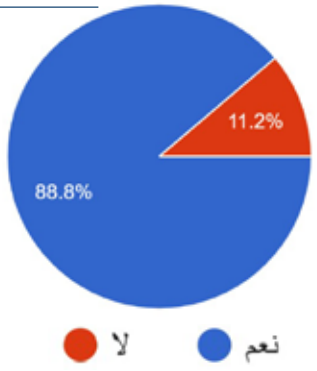

الجدول: النسبة المئوية للنساء المنخرطات بشكل فعال في الأنشطة السياسية

٨٨,٨% المشاركات كنّ منخرطات بشكل فعال في الأنشطة السياسية قبل الركود السياسي والحرب الحالية، مما يعكس رغبة قوية لدى النساء الحاضرات في المشاركة السياسية رغم التحديات.

أما بالنسبة للنساء اللواتي لم يشاركن **(١١,٢%)**، فإن الأسباب تتنوع بين ضيق الوقت بسبب المسؤوليات الأسرية والعمل، مشكلات صحية، وعوائق مالية تحول دون المشاركة. بعضهن لا يهتممن بالسياسة أو يفضلن الأنشطة الاجتماعية، في حين أن البعض الآخر يتجنب السياسة بسبب المواضيع الحساسة مثل العنف والحروب.

هل أنت منخرطة حاليًا بشكل فعال في الأنشطة السياسية؟

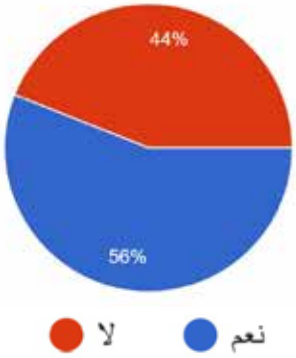

الجدول: النسبة المئوية للنساء المنخرطات بشكل فعال في الأنشطة السياسية

٥٦% من المشاركات في الاستبيان يشاركن حاليًا بشكل فعال في الأنشطة السياسية يمثلن جزءًا كبيرًا من المشاركات اللواتي لا يزالن ملتزمات بالعمل السياسي رغم التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه البلاد.

عند سؤال الـ **٤٤%** من الأخريات عن أسباب عدم انخراطهن في الأنشطة السياسية، أشارت الإجابات إلى عدة عوامل. الوضع الأمني والحروب المستمرة كانا من أبرز العوائق، بينما عبّرت أخريات عن عدم اهتمامهن بالعمل السياسي أو تفضيلهن التركيز على القضايا الإنسانية نتيجة تدهور الأوضاع. وأوضحت بعضهن أن التزاماتهن العائلية والمهنية تشغل معظم أوقاتهن، في حين اختارت مجموعة أخرى الأنشطة الاجتماعية بدلاً من السياسية. كما برزت مشاكل صحية وعائلية كأسباب إضافية تحول دون مشاركتهن.

القسم ٣: التغييرات في المشاركة السياسية

هل تغيرت مشاركتك السياسية منذ بداية الحرب؟

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي تغيّرت مشاركتهن السياسية منذ بداية الحرب

تأثير الحرب على مشاركة النساء في الأنشطة السياسية كان متنوعًا:

- **٣٩,٢%** من المشاركات أفدن بأن مشاركتهن السياسية قد قلّت منذ بداية الحرب. هذا يشير إلى أن الظروف الأمنية الصعبة، وتزايد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، قد أدت إلى تراجع التزامهن بالأنشطة السياسية، حيث أصبح التركيز على الأولويات اليومية الأخرى مثل العمل الاجتماعي أو الاهتمام بالأسرة أكثر أهمية.
- **٢٤,٨%** من المشاركات أشرن إلى أن مشاركتهن السياسية قد زادت منذ بداية الحرب. قد يعكس هذا التزايد رغبة بعض النساء في أن يكن جزءًا من المشهد السياسي، أو من الدافع للعمل من أجل قضايا تتعلق بالعدالة والمساواة في هذه الأوقات العصيبة. كما اعتبرت بعض النساء أن انخراطهن في العمل الإغاثي يُعد شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، حيث يساهمن من خلاله في معالجة تداعيات الأزمات ودعم المجتمعات، مما يعكس وعيًا بدورهن في تحقيق التغيير على مستويات مختلفة.
- **٣٦%** من المشاركات ذكرن أن مشاركتهن السياسية بقيت كما هي منذ بداية الحرب. هؤلاء النساء قد يكونن قد حافظن على نشاطهن السياسي رغم الأوضاع، وربما استطعن التكيف مع الظروف الجديدة بطريقة تتيح لهن الحفاظ على مستويات مشاركتهن السابقة.

في رأيك، كيف أثر الوضع السياسي الحالي على دور المرأة في المشاركة و النشاطات السياسية؟

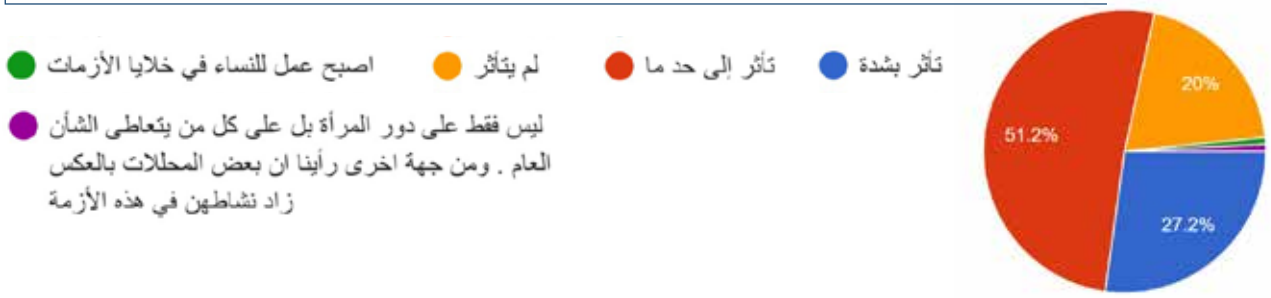

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي أثر الوضع السياسي الحالي على دورهم في المشاركة و النشاطات السياسة؟

٥١,٢% من المشاركات يعتقدن أن الوضع السياسي قد أثر إلى حد ما على مشاركتهن السياسية، مما يشير إلى أن الظروف الحالية أضعفت قدرتهن على المشاركة بشكل فعال، مع تغيير الأولويات وصعوبة الوصول إلى تحقيق اهدافهن السياسية.

٢٧,٢% يشعرن بتأثير شديد بسبب الأزمات السياسية والأمنية، بينما **٢٠%** لم يتأثرن استمررن في نشاطهن. أما **٠,٨%** فتوزعت بين من اقتصر دورهن على العمل الإغاثي.

القسم ٤: العوائق والتحديات

في رأيك، ما هي العوامل الرئيسية التي تمنع النساء من المشاركة السياسية خلال هذه الأزمة؟

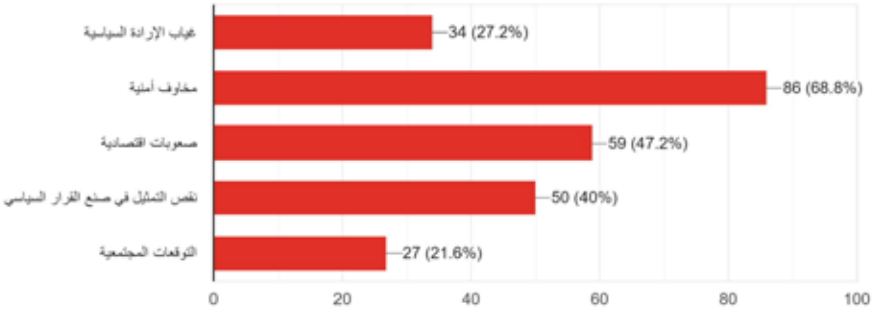

الجدول: النسبة المئوية للعوامل الرئيسية التي تمنع النساء من المشاركة السياسية خلال هذه الأزمة.

٦٨,٨% من المشاركات يعتقدن أن المخاوف الأمنية هي العامل الرئيسي الذي يمنعهن من المشاركة السياسية، حيث يشير الوضع الأمني المتقلب والصراعات إلى تحديات كبيرة تمنع النساء من الانخراط في النشاط السياسي.

٤٧,٢% يعتقدن أن الصعوبات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على مشاركتهن السياسية. الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، التي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية، تجعل من الصعب على النساء تخصيص الوقت والموارد اللازمة للمشاركة السياسية.

٤٠% من المشاركات يشيرن إلى أن نقص التمثيل في صنع القرار السياسي هو عامل آخر يعوق مشاركتهن السياسية. إذ أن ضعف تمثيل النساء وقلة وجود النساء القياديات قد يخلق شعورًا بالإحباط والعجز عن التأثير في العمليات السياسية.

٢٧,٢% يعتبرن أن غياب الإرادة السياسية من جانب الحكومة والأحزاب السياسية هو عامل آخر يساهم في قلة مشاركة النساء في الحياة السياسية. حيث يشير ذلك إلى أن القيادة السياسية قد لا تكون مهتمة بتوفير الفرص المناسبة للنساء للمشاركة في الأنشطة السياسية.

٢١,٦% من المشاركات يعتبرن أن التوقعات المجتمعية تمثل عائقًا في مشاركتهن السياسية. هذه التوقعات قد تكون متعلقة بالأدوار التقليدية التي تؤديها النساء في المجتمع، التي تحد من نشاطهم وظهورهم في الحيز العام.

هل يمكنك حاليًا مشاركة آرائك السياسية في وسائل الإعلام الرئيسية أو داخل مجتمعك السياسي؟

الجدول: النسبة المئوية لإمكانية مشاركة الآراء السياسية في وسائل الإعلام الرئيسية أو داخل المجتمع السياسي

٧٧% من المشاركات أجبن بنعم، مما يدل على أن غالبية النساء يشعرن بالقدرة على التعبير عن آرائهن السياسية بحرية، رغم التحديات القائمة.

١٥,٢% أجبن بلا، مشيرات إلى وجود ضغوط أو مخاوف تمنعهن من ذلك. أما ٧,٢٪ فأشرن إلى آراء متنوعة، تتضمن الحذر أو تقييد التعبير بوسائل محددة.

هل لا زلتِ تعبرين عن آرائك على وسائل التواصل الاجتماعي؟

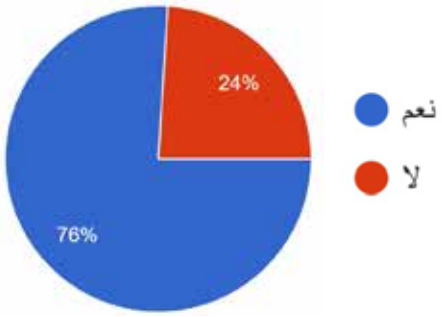

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي لازلن يعبرن عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي

٧٦% من النساء أجبن بنعم، مما يدل على أن الأغلبية لا تزال تعبر عن آرائهن السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي رغم الوضع الحالي.

أما **٢٤%** من النساء فقد توقفن عن التعبير عن آرائهن بسبب مخاوف من ردود الفعل السلبية، التوتر النفسي، وتركز الاهتمام على القضايا الإنسانية، بالإضافة إلى الحساسية الاجتماعية وغياب الثقة بالمنصات الرقمية.

القسم ٥: الطموحات السياسية

هل كنت تخططين للترشح على الانتخابات البلدية قبل تأجيلها أو النيابية الماضية؟

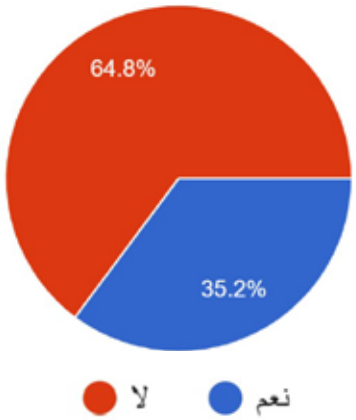

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي خططن للترشح على الانتخابات البلدية قبل تأجيلها أو النيابية الماضية

٦٤,٨% من النساء أجبن بلا، مما يدل على أن نسبة معينة منهن قد لا يكن مهتمات بالترشح، ربما بسبب عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، أو حتى السياسية السائدة في البلد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأجيل الانتخابات البلدية قد ساهم في تقليل الحماسة لدى بعض النساء أو دفعهن لتأجيل خططهن للترشح. بناءً على هذا، يمكن استنتاج أن الغالبية من المشاركات في الاستبيان كان لديهن نية في الترشح، وهو مؤشر إيجابي على وجود استعداد سياسي ورغبة في التغيير بين النساء، رغم التحديات والعوائق التي تواجههن.

٣٥,٢% من النساء عبرن عن رغبتهن في الترشح، مما يشير إلى أن هناك اهتمامًا قويًا بمشاركة النساء في العمليات الانتخابية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وهو ما يعكس تطورًا في الوعي السياسي بين النساء ورغبتهن في التأثير المباشر في صنع القرار.

هل كنت تخططين لدعم شخص ما في الانتخابات البلدية قبل تأجيلها أو النيابية الماضية؟

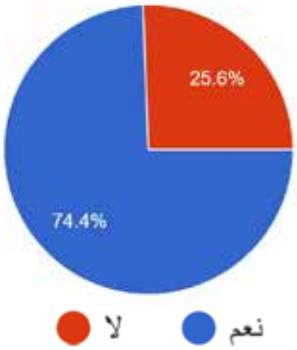

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي خططن لدعم شخص ما في الانتخابات البلدية قبل تأجيلها أو النيابية الماضية؟

٧٤,٤% من النساء كن يخططن لدعم شخص ما في الانتخابات البلدية أو النيابية قبل تأجيلها، مما يدل على أن هناك نسبة كبيرة من النساء كانت مهتمة بالتحرك السياسي والمشاركة في دعم مرشحين أو مرشحات. هذا يشير إلى وعي سياسي مرتفع ورغبة في التأثير على العملية الانتخابية، سواء من خلال دعم مرشحين او مرشحات يعبرون عن قيمهن أو من خلال المشاركة في الحملة الانتخابية بشكل عام. بالمقابل، **٢٥,٦%** من النساء لم يكن لديهن نية لدعم أي شخص في الانتخابات، وهو ما قد يعكس قلة الثقة في النظام السياسي أو عدم وجود مرشحين يمثلون تطلعاتهن.

هل لديك الرغبة في الترشح في أي انتخابات مستقبلية؟

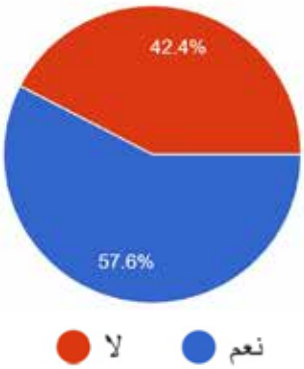

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي يرغبن في الترشح في أي انتخابات مستقبلية من العينة

٥٧,٦% من النساء أبدين رغبة في الترشح في أي انتخابات مستقبلية، مما يعكس زيادة في الوعي السياسي والطموح للمشاركة الفعالة في العملية السياسية. هذه النسبة تشير إلى وجود اهتمام واضح لدى النساء بالوصول إلى مناصب قيادية واتخاذ قرارات مؤثرة على المستوى المحلي أو الوطني. من جهة أخرى، **٤٢,٤%** من النساء لم يبدين رغبة في الترشح، وهو ما قد يعود إلى عوامل مختلفة مثل انعدام الفرص أو الصعوبات التي قد يواجهنها في خوض غمار العمل السياسي، بما في ذلك التحديات الاجتماعية أو الاقتصادية.

هل لديك الرغبة في دعم شخص ما في أي انتخابات مستقبلية؟

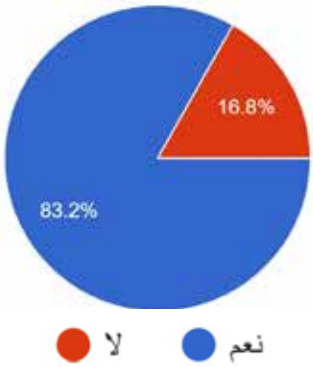

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي ترغبن في دعم شخص ما في أي انتخابات مستقبلية

٨٣,٢% أبدين رغبة في دعم شخص ما في أي انتخابات مستقبلية، وهذا يشير إلى اهتمامهن الكبير بالمشاركة في العملية الانتخابية، سواء من خلال دعم مرشحات أو مرشحين يعتقدن أنهم يمثلون مصالحهن. هذه النسبة تعكس وعياً قوياً لدى النساء بأهمية التأثير في الانتخابات والمساهمة في انتخاب ممثلين يعبرون عن احتياجاتهن وقيمهن. من ناحية أخرى، فإن **١٦,٨%** من النساء اللواتي لم يرغبن في دعم شخص ما قد يرجع ذلك إلى عدم الثقة في العملية الانتخابية أو قلة الإيمان بوجود مرشحين أو مرشحات يتناسبون مع تطلعاتهن.

القسم ٦: المشاركة المستقبلية واحتياجات الدعم

هل تشعرين بأنك مستعدة للمشاركة في جهود إعادة بناء وإصلاح لبنان السياسي بعد الصراع؟

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي يشعرن بإستعداد للمشاركة في جهود إعادة بناء وإصلاح لبنان السياسي بعد الصراع

٧٦% من النساء يشعرن بأنهن مستعدات للمشاركة في جهود إعادة بناء وإصلاح لبنان السياسي بعد الصراع، مما يعكس الرغبة من جانبهن للانخراط في عملية التغيير السياسي. هذه الرغبة تشير إلى إيمان قوي بدورهن في تشكيل مستقبل البلاد والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الإصلاحات المطلوبة. أما الـ **٢٣,٢%** اللواتي شعرن أنهن مستعدات إلى حد ما، فقد يعكس ذلك الحاجة إلى مزيد من الدعم أو الموارد أو التدريب بناء القدرات لتمكينهن من لعب دور أكثر فعالية. وأخيراً، الـ **٠,٨%** اللواتي لم يشعرن بالاستعداد قد يكنّ قلقات بشأن الوضع الأمني أو السياسي الحالي.

إلى أي مدى تعتقدين أن جهود المجتمع المدني والأحزاب السياسية مهمة في إيصال أصوات النساء السياسية؟

الجدول: النسبة المئوية للنساء اللواتي يعتقدن أن جهود المجتمع المدني والأحزاب السياسية مهمة في إيصال أصوات النساء السياسية

٨١,٦% يعتقدن أن جهود المجتمع المدني والأحزاب السياسية مهمة للغاية في إيصال أصوات النساء السياسية. هذا يشير إلى تقدير كبير من النساء لدور هذه الجهات في تعزيز تمثيلهن في الساحة السياسية ومساندتهن في تحقيق التغيير المنشود. أما **١٦%** اللواتي يعتبرن أن هذه الجهود مهمة إلى حد ما، فقد يعكس ذلك تشككاً أو احتياجاً للمزيد من الفعالية والموارد لضمان نتائج ملموسة. بينما **٢,٤%** من المشاركات اللواتي يعتبرن أن هذه الجهود غير مهمة قد يكنّ يشككن في قدرة الأحزاب أو المجتمع المدني على تقديم دعم حقيقي أو تحقيق نتائج فعالة في تمكين النساء.

ما الذي تودين رؤيته من الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني لدعم مشاركة المرأة في السياسة؟ (إجابات متعددة)

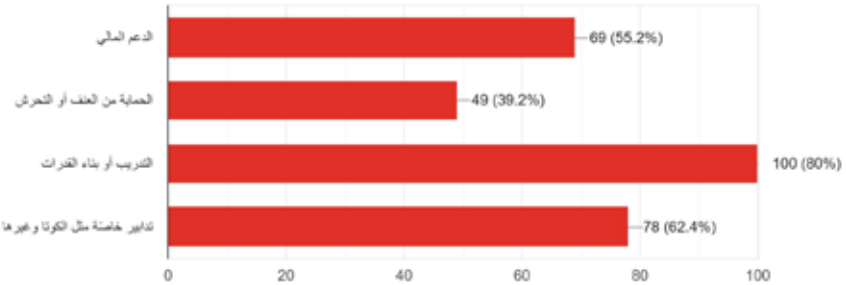

الجدول: النسبة المئوية للمطالب التي ترغب النساء تفعيلها في الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني لدعم مشاركة المرأة في السياسة

٨٠% من المشاركات يعتبرن أن التدريب وبناء القدرات له أهمية كبيرة، مما يعكس الحاجة لزيادة الوعي والمعرفة في المجال السياسي لمواجهة التحديات، وكيفية استعمال وسائل الحماية من العنف الموجه ضد النساء في السياسة (VAWP).

٦٢,٤% من المشاركات يرين ضرورة تطبيق تدابير خاصة مثل الكوتا لضمان تمثيل عادل للمرأة في المناصب السياسية. ٥٥,٢٪ يعتبرن الدعم المالي عنصرًا أساسيًا لتعزيز دور المرأة السياسي، بينما **٣٩,٢%** يرون أن توفير الحماية من العنف والتحرش ضروري لضمان بيئة آمنة.

خلاصة الاستبيان

تُظهر نتائج الاستبيان التفاعل السياسي الديناميكي للنساء في لبنان في ظل الظروف الصعبة. على الرغم من أن الغالبية العظمى من المشاركات أبدين اهتمامًا قويًا بالمشاركة السياسية، سواء من خلال الانخراط المباشر أو الترشح أو دعم المرشحين، إلا أن هناك تراجعًا في المشاركة الفعّالة بسبب الأزمات المستمرة مثل الصعوبات الاقتصادية، والتحديات الأمنية، والجمود السياسي. هذه العوامل أدت إلى إضعاف قدرة النساء على ممارسة دورهن السياسي بشكل كامل.

من بين هذه التحديات، كان لتأجيل الانتخابات البلدية أثر واضح على طموحات بعض النساء الناشطات اللواتي كنّ يخططن للترشح. فقد دفع هذا التأجيل العديد منهن إلى تأجيل خططهن الانتخابية أو مراجعة استراتيجياتهن السياسية، مما أدى إلى شعور بالإحباط لدى البعض نتيجة عدم وجود وضوح حول مستقبل العملية الانتخابية. هذا التأجيل لم يؤثر فقط على خطط الترشح، بل ساهم أيضًا في تقليص الحماسة العامة للنساء الناشطات، حيث أصبح من الصعب الحفاظ على الزخم السياسي في ظل عدم اليقين حول مواعيد الانتخابات.

ورغم هذه العقبات، لا يزال جزء كبير من النساء يحتفظن أو حتى يزيدن من أنشطتهن السياسية، مدفوعات برغبة في إحداث التغيير والدعوة للمساواة. تُبرز البيانات الوعي المتزايد لدى النساء حول دورهن المحتمل في الحكم واتخاذ القرارات، وأهمية الدعم المستهدف لمعالجة الحواجز التي يواجهنها. وتستدعي التحديات الرئيسية مثل القلق الأمني، والقيود الاقتصادية، والتوقعات المجتمعية أن يتم معالجتها لتمكين مشاركة أكثر شمولية وفعالية للنساء في المشهد السياسي اللبناني.

كما تُظهر تعليقات المشاركات في الاستبيان مجموعة من الأفكار والآراء القيّمة التي تسلط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة في لبنان، خصوصًا في السياق السياسي والاجتماعي في ظل الأزمة الحالية. شددت المشاركات على أهمية بناء قدرات المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وتشجيعهن على الترشح والمشاركة في مواقع صنع القرار. وأكدن على ضرورة توفير التدريبات اللازمة ودعم المرأة بالحماية من العنف والتحرش، إلى جانب الحاجة لإقرار قوانين تضمن حقوقها وتساعدها في تحقيق طموحاتها السياسية.

تم تسليط الضوء أيضًا على الدعوات لتنظيم تكتلات نسائية وتفعيل دور المرأة في القرارات السياسية الهامة في لبنان. كما تم التأكيد على الحاجة الماسة لدور المرأة في العمل السياسي والإنساني، خصوصًا في فترات الأزمات، معتبرات أن المرأة تمتلك القدرة على إدارة الأزمات بفعالية. في هذا السياق، يُظهِر الاستطلاع أيضًا أهمية توفير الدعم المعنوي والمادي، وإبراز دور المرأة في الأزمات السياسية والاجتماعية، حيث أن العديد من النساء يشاركن بنشاط في الحركات السياسية والاجتماعية، لكنها بحاجة إلى فرص أكبر للوصول إلى مراكز القرار.

تستمر الدعوات لتفعيل دور المرأة بشكل أقوى في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى العمل على رفع الوعي الوطني والسياسي للنساء. من جهة أخرى، تؤكد المشاركات على ضرورة منح النساء فترة زمنية كافية للقيام بحملات انتخابية فعّالة، حيث يمكن أن تساهم هذه الفترة في بناء الثقة والتواصل مع الناخبين، مما يعزز فرصهن في الترشح والفوز بالمناصب السياسية.

وفي الختام، تؤكد نتائج الاستطلاع على صمود النساء وإصرارهن على التأثير في المستقبل، مما يبرز الحاجة إلى جهود مستدامة لتمكينهن كعوامل للتغيير، سواء من خلال تشجيع مشاركتهن الفعّالة في السياسة أو عبر تقديم الدعم المستمر لتمكينهن من تحقيق طموحاتهن السياسية والاجتماعية في لبنان.

البيانات النوعية

في السياسة تم تقسيم المقابلات إلى أربعة محاور ركزت على تأثير الركود السياسي والنزاعات على مشاركة النساء في الحياة السياسية في لبنان. شملت المقابلات خمس ناشطات بارزات، بينهن النائبتان غادة أيوب وحليمة القعقور، بالإضافة إلى الناشطات السياسيات جومانا سليلاتي، لما حريز، ولين حرفوش. تحدّثت المشاركات عن تجاربهن الشخصية ووجّهن الضوء على التحديات التي يواجهنها والتي تعترض طريق النساء الأخريات في لبنان. تناولت النقاشات القيود التي تعيق مشاركة النساء في صنع القرار والمجالس المنتخبة، مع التركيز على العقبات الرئيسية مثل التحيز المجتمعي وقلة الدعم السياسي. نود التأكيد على أننا، حفاظًا على خصوصية المشاركات، لن نذكر إجاباتهن بشكل مباشر، وإنما سنعتمد على تحليل تجاربهن وآرائهن لاستخلاص التوصيات التي تهدف إلى تعزيز دور النساء في السياسة، مستندة إلى خبراتهن وملاحظاتهن. الأقسام التالية، سنقوم بسرد نتائج المقابلات.

النساء في السياسة

١) تأثير الركود السياسي والصراع

في ظل الركود السياسي والنزاعات القائمة، تواجه النساء اللبنانيات تحديات معقدة أثّرت بشكل كبير على دورهن في الحياة السياسية. تتمثل هذه التحديات في الأعراف الاجتماعية السائدة، البيئة السياسية الذكورية، والظروف الأمنية المتدهورة. ورغم ذلك، أظهرت العديد من النساء إصرارًا واضحًا على الاستمرار في طموحاتهن السياسية، حيث أكدن أن هذه التحديات زادت من عزيمتهن لتحقيق أهدافهن.

أشارت سيدتان إلى أن مشاركتهن السياسية لا تزال محصورة ضمن أدوار نمطية مرتبطة بالعمل الإنساني والاجتماعي، بينما يُواجه انخراطهن في القضايا السياسية الجوهرية مثل المفاوضات ووقف النزاعات بتجاهل نسبي من المجتمع. كما أوضحت المشاركات أن البيئة الحزبية تشكل عقبة إضافية، حيث تستمر الأحزاب السياسية في تفضيل الرجال على النساء، حتى في الأحزاب التي تُعلن دعمها لمشاركة النساء. من جهة أخرى، أشار البعض إلى أن أحزابهن كانت داعمة لنشاطهن السياسي، مما سمح لهن بالمشاركة الفاعلة في تحركات سياسية تهدف إلى العمل والمساهمة في حل النزاعات.

٢) عوائق المشاركة السياسية

أعربت بعض المشاركات أنهن يواجهن صعوبات في التعبير عن آرائهن السياسية خوفاً من الردود الفعلية العكسية التي يمكن ان توجه لهن، خاصة في ظل القيود الاجتماعية والأمنية المفروضة بسبب تفاقم عوائق المشاركة السياسية للنساء في ظل الحرب والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية، مما يحد من فرصهن في الانخراط الفعّال في السياسة وصنع القرار. حيث ينحصر عمل العديد منهن في الأنشطة الإغاثية والإنسانية، مما يساهم في تقليص فرص مشاركتهن السياسية. في المقابل، أشارت أخريات إلى أن هذه القيود لم تمنعهن من الاستمرار في التعبير عن آرائهن وإيصال صوتهن.

٣) الفرص وآليات التأقلم، والمنصات البديلة

رغم التحديات التي تواجه النساء في المجال السياسي، تبرز فرص وآليات تمكّنهن من الحفاظ على حضورهن وتعزيز دورهن في المجتمع. فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي إحدى الأدوات الفعّالة التي تساعد النساء على التعبير عن آرائهن السياسية وبناء تفاعل مع المجتمع، مما ساهم في تخطي العديد من القيود الاجتماعية والسياسية المفروضة عليهن. كما وفرت مؤسسات المجتمع المدني والعمل المجتمعي فضاءً يدعم النساء ويشجعهن على الانخراط في القضايا المحلية التي تعكس رؤيتهن وأولوياتهن السياسية.

ومع ذلك، قد يشكل هذا أيضاً تحدياً للنساء في ظل غياب مسار قانوني واضح لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة (VAWP). فالكثير من النساء يترددن في التعبير عن آرائهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي خوفاً من التعرض للمضايقات أو العنف الرقمي، مما قد يحد من مشاركتهن الفعالة في النقاشات العامة وصنع القرار.

أشارت المشاركات في المقابلات إلى الدور المحوري للنساء في جهود إعادة الإعمار وصياغة التشريعات الهادفة لتحقيق المساواة، خاصة في مرحلة ما بعد النزاعات. وأكدن على أهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، لما يوفره من دعم وتمكين يعزز مشاركتهن في الحياة السياسية وصنع القرار.

ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت النساء على التغلب على القيود المفروضة، إلا أن الظروف الطارئة التي دفعت إلى التركيز على الأنشطة الإغاثية بدلاً من العمل السياسي أدت إلى تأجيل العديد من طموحاتهن السياسية. ومع ذلك، لا تزال النساء يسعين لاستثمار هذه الأدوات والفرص لدعم قضاياهن وتحقيق أهدافهن المستقبلية.

٤) الآفاق المستقبلية والدعم المطلوب

لضمان مشاركة سياسية فعّالة ومستدامة للنساء في لبنان، اعتبرت المشاركات ان هنالك حاجة ماسة لتوفير دعم استراتيجي يشمل:

١ **تمويل مستقل:** ضرورة توفير موارد مالية مخصصة لدعم مبادرات النساء وتمكينهن من إطلاق حملاتهن السياسية بعيدًا عن الهيمنة الذكورية.

٢ **التدريب وبناء القدرات:** تقديم برامج تدريبية متخصصة في القيادة، التفاوض، والإعلام، لتمكين النساء من مواجهة التحديات السياسية.

٣ **إقرار الكوتا النسائية:** اعتماد الكوتا النسائية كإجراء مؤقت لضمان تمثيل النساء في مراكز صنع القرار.

٤ **منصات إعلامية مستقلة:** تعزيز استخدام وسائل الإعلام البديلة لتمكين النساء من إيصال أصواتهن بعيدًا عن سيطرة الإعلام التقليدي.

٥ **شبكات دعم:** إنشاء تحالفات مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة النساء في السياسة، وتقديم الدعم الفني والإداري اللازم.

٦ **إقرار قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة:** ضرورة إصدار قوانين تجرّم العنف السياسي ضد النساء، بما في ذلك العنف اللفظي وتضمن حقوقهن في المشاركة السياسية دون تهديدات أو ضغوط.

النساء في البلديات

في ظل الركود السياسي والنزاعات القائمة، تواجه النساء اللبنانيات تحديات معقدة أثّرت بشكل كبير على دورهن في الحياة السياسية. تتمثل هذه التحديات في الأعراف الاجتماعية السائدة، البيئة السياسية الذكورية، والظروف الأمنية المتدهورة. ورغم ذلك، أظهرت العديد من النساء إصرارًا واضحًا على الاستمرار في طموحاتهن السياسية، حيث أكدن أن هذه التحديات زادت من عزيمتهن لتحقيق أهدافهن.

أشارت سيدتان إلى أن مشاركتهن السياسية لا تزال محصورة ضمن أدوار نمطية مرتبطة بالعمل الإنساني والاجتماعي، بينما يُواجه انخراطهن في القضايا السياسية الجوهرية مثل المفاوضات ووقف النزاعات بتجاهل نسبي من المجتمع. كما أوضحت المشاركات أن البيئة الحزبية تشكل عقبة إضافية، حيث تستمر الأحزاب السياسية في تفضيل الرجال على النساء، حتى في الأحزاب التي تُعلن دعمها لمشاركة النساء. من جهة أخرى، أشار البعض إلى أن أحزابهن كانت داعمة لنشاطهن السياسي، مما سمح لهن بالمشاركة الفاعلة في تحركات سياسية تهدف إلى العمل والمساهمة في حل النزاعات.

١) تأثير الركود السياسي

أشارت النساء اللواتي شاركن في المقابلات إلى التأثير الكبير للركود السياسي المتفاقم على مشاركتهن الفعّالة في المجال البلدي في لبنان. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، أكدن أن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة فرضت تحديات جمّة، دفعت العديد منهن للتركيز على الأولويات العائلية والمجتمعية بدلًا من الانخراط الكامل في الشأن العام.

تباينت آراؤهن حول تأثير تأجيل الانتخابات المتكرر على طموحاتهن السياسية؛ فقد عبّرت بعض المشاركات عن شعورهن بالإحباط وخيبة الأمل بسبب تراجع فرص تحقيق التغيير، بينما رأت أخريات أن هذه الظروف شكلت حافزًا لتعزيز مشاركتهن، والعمل على تطوير مهاراتهن واستراتيجياتهن لتمكين أنفسهن. وأكدن أن الأزمات يمكن أن تكون فرصة لإحداث تغيير مستقبلي ملموس، خصوصًا عند استئناف العملية الانتخابية وتحسن الأوضاع.

٢) عوائق المشاركة البلدية

القيود على التعبير السياسي
ثلاث سيدات اشرن انهن واجوا تحديات متزايدة في التعبير عن آرائهن السياسية داخل البلديات وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتعرض أصواتهن الناقدة للسياسات العامة إلى تضييق وتقليل لمساحات التعبير.

التركيز على العمل الإنساني بدلًا من البلدي
تستنزف الأزمات الإنسانية غالبية موارد وتركيز البلديات، مما يُضعف الخدمات البلدية الأساسية ويقلل من مساحة التأثير السياسي للنساء.

غياب الدعم والثقة من القيادات
تفتقر البلديات إلى الشفافية والدعم الكافي لتعزيز مشاركة النساء. ينعكس هذا الضعف على قدرة النساء في تحقيق تأثير واضح ومستدام في العمل البلدي.

٣) الفرص، وآليات التأقلم، والمشاركة المستقبلية

اعتبرت المشاركات أن هناك العديد من الفرص التي يمكن استثمارها لإعادة انخراط النساء في العمل البلدي بشكل فعّال، وأبرزها:

إعادة الانخراط في العمل البلدي
- توفير تدريب شامل في القيادة وإدارة الأزمات لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار.
- إنشاء شبكات تضامن بين النساء العاملات في البلديات لتبادل الخبرات والمساندة.
- الدفع نحو إصلاحات مؤسسية تعزز الشمولية وتمنح النساء دورًا أكبر في الحوكمة المحلية.

آليات التكيّف مع التحديات الحالية
- الانخراط في المبادرات الإجتماعية والسياسية لتعزيز روابط النساء بمجتمعاتهن وبناء قواعد شعبية داعمة.
- تشكيل شبكات دعم مجتمعية تتيح تبادل الموارد والاستراتيجيات لتعزيز الصمود.
- تولي أدوار قيادية غير رسمية تمنح النساء مرونة أكبر لمواجهة التحديات.

آفاق المشاركة المستقبلية
- تطمح النساء إلى لعب دور قيادي في تطوير سياسات تُعالج تحديات الفئات المهمشة.
- تعزيز التمثيل النسائي في صنع القرار لضمان حوكمة شاملة وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.
- المساهمة في مبادرات بناء السلام كوسطاء لتحقيق الحوار وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٤) الدعم المطلوب

اعتبرت المشاركات أن هناك مجموعة من الجوانب الأساسية التي تحتاج إلى دعم لتفعيل دور النساء وتعزيز مشاركتهن في الحوكمة المحلية، وشملت:

- **توفير الموارد المالية والتقنية:** لدعم تنفيذ مشاريع مبتكرة بعيدًا عن التعقيدات البيروقراطية.
- **إنشاء شبكات تواصل ودعم:** لتمكين النساء من تبادل الخبرات والحصول على استشارات تخصصية.
- **بناء القدرات القيادية:** لتعزيز مشاركة النساء في المجتمع والحوكمة عبر تدريبات في القيادة وإدارة الأزمات.
- **إصلاح الهياكل البلدية لتعزيز الشمولية:** إدماج كوتا نسائية أو تشكيل لجان تعنى بشؤون المرأة.
- **تعزيز السياسات التمكينية للنساء:** لضمان بيئة عمل داعمة تعزز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار.
- **تحفيز الشراكات بين المجتمع المدني والبلديات:** لدعم النساء من خلال برامج تعاونية توفر موارد وخبرات.
- **إدراج النساء في خطط بناء السلام:** لضمان تمثيلهن في عمليات المصالحة وبناء التماسك الاجتماعي.

التوصيات والإرشادات لضمان مشاركة فاعلة ومستدامة للمرأة في السياسة والعمل البلدي

ينبغي اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأدوار الحيوية التي يمكن أن تلعبها الأحزاب السياسية والإعلام في دعم النساء وتمكينهن من الوصول إلى مراكز القيادة وصنع القرار.

١) دور الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تعزيز مشاركة المرأة من خلال:

- تبني سياسات ملزمة، مثل تخصيص الكوتا النسائية، بالإضافة إلى دفع الأحزاب السياسية لتحديد النساء ذوات القدرات والكفاءات داخل صفوفها ومنحهن الفرصة للمشاركة في صنع القرار وتعزيز دورهن في الحياة السياسية.
- إشراك النساء في المفاوضات المتعلقة بعملية الإصلاحات و بناء السلام، من خلال تمثيلهن في جميع اللجان المعنية وتحقيق تمثيل عادل.
- دعمهن بالأصوات التفضيلية خلال الانتخابات.

٢) التكامل بين الإعلام والأحزاب السياسية:

يمكن أن يشكل رافعة لتعزيز مكانة المرأة، من خلال:

- التعاون مع وسائل الإعلام إبراز وجوه نسائية في مواقع القيادة وتسليط الضوء على تأثيرهن في العمل البلدي والسياسي. (برامج حوارية،محتوى رقمي...)
- تعزيز التوعية المجتمعية لتغيير الصور النمطية التي تقيد دور المرأة. يمكن استخدام الإعلام التقليدي والجديد لإطلاق حملات تسلط الضوء على قصص نجاح نساء لبنانيات في السياسة والعمل البلدي، ليكنّ قدوة للأجيال الشابة. كما يمكن تنظيم فعاليات مجتمعية تُبرز أهمية دور النساء في تنمية المجتمع المحلي، مع إشراك الشباب لتبني قضايا المساواة ودعم النساء في مناصب القيادة.

٣) دور الإعلام:

دور الإعلام أساسي في تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في السياسة والعمل البلدي. يجب على وسائل الإعلام - سواء التقليدية أو الرقمية:

- إبراز قصص نجاح النساء.
- استضافة النساء في البرامج السياسية والحوارية.

٤) إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية لتكون أكثر شمولية وداعمة للنساء:

- تعديل القوانين الانتخابية لفرض كوتا نسائية تضمن تمثيلًا أفضل للمرأة في البرلمان والمجالس البلدية.

أما في البلديات، فينبغي:

- تحسين القوانين والأنظمة التي تنظم العمل البلدي بما يضمن مشاركة النساء في اللجان الأساسية، مع الحرص على عدم تهميشهن أو استبعادهن من أي مهام.

٥) إقرار قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة (VAWP):

من الضروري إقرار قوانين تجرّم العنف ضد المرأة في السياسة، بما في ذلك العنف اللفظي، وتوفر حماية قانونية للنساء المرشحات والمنتخبات، وتضمن مشاركتهن في البيئة السياسية دون تهديدات أو ضغوط مع تسهيل آاليات الشكاوى والتبليغ.

٦) التعاون بين النساء العاملات في السياسة والعمل البلدي يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية أكبر لإنشاء شبكات دعم نساء في مختلف مجالات صنع القرار.

٧) إنشاء منصات حوارية تجمع النساء العاملات في المجالين السياسي والبلدي لتبادل الخبرات وتنسيق الجهود المشتركة، احترام المهل الانتخابية لأخذ ترشحات النساء بعين الاعتبار وضمان وصولهنّ إلى مواقع صنع القرار...

٨) توفير بيئة آمنة وخالية من العنف السياسي:

- إنشاء آليات فعّالة في كل مجلس بلدي لتلقي شكاوى النساء، خاصة المتعلقة بالتمييز أو التحرش، مع ضمان حماية المشتكيات وسرية المعلومات.
- تدريب النساء على مواجهة العنف الالكتروني.

في المحصلة، فإن تعاون الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، إلى جانب إصلاح الأطر القانونية، يمكن أن يشكل أساسًا متينًا لزيادة مشاركة النساء اللبنانيات في السياسة والعمل البلدي، مما يساهم في تحقيق التنمية والاستقرار على المستويين المحلي والوطني.

الخاتمة

تأتي هذه الدراسة في ظل أجواء شديدة التعقيد، حيث يعاني لبنان من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية خانقة، زادت عليها النزاع الأخير مع إسرائيل الذي بدأ بجبهة إسناد في ٨ تشرين الأول من العام ٢٠٢٣. وقد أجريت الدراسة في لحظة زمنية حرجة، إذ توقف النزاع العسكري على أساس وقف إطلاق نار مؤقت لمدة ٦٠ يومًا، وسط حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية عودة النزاع بعد انقضاء هذه الفترة.

تواجه النساء اللبنانيات في هذه البيئة تحديات مزدوجة، ناجمة عن تداعيات الأزمات المتراكمة من جهة، وعن القيود الاجتماعية والسياسية التي تحدّ من مشاركتهن الفاعلة في العمل العام من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن المرحلة الراهنة، التي قد تشهد إعادة إعمار لبنان، تُعد فرصة فريدة لإعادة تشكيل الأدوار التقليدية وتعزيز القيادة النسائية.

لمعالجة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إصلاحات شاملة، تشمل إقرار تشريعات داعمة مثل الكوتا النسائية، وتوفير الدعم المادي والتقني للنساء الراغبات في خوض المجالين السياسي والبلدي. كما أن تبني الأحزاب السياسية لمبادرات تمكينية موجهة للنساء والرجال يمكن أن يُحدث تحولًا ملموسًا في مراكز صنع القرار.

على الجانب الآخر، يظل الإعلام شريكًا رئيسيًا في كسر الصور النمطية المجتمعية وتعزيز قبول دور المرأة القيادي. وذلك من خلال تسليط الضوء على إنجازات النساء في العمل السياسي والإنساني.

إلا أنه لا بد من التأكيد على ضرورة إقرار قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة (VAWP). من الضروري أن يتم حماية النساء من أي نوع من العنف، سواء كان جسديًا أو لفظيًا، في جميع المجالات السياسية والبلدية. يجب أن يتضمن النظام القانوني اللبناني قوانين صارمة تجرّم العنف السياسي ضد النساء وتوفر لهن الحماية اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية دون خوف من التهديدات أو التهكمات.

أخيرًا، فإن التعاون بين المجتمع المدني والحكومة يشكل ضرورة قصوى لضمان حضور النساء في مواقع صنع القرار. إشراك النساء في اللجان التفاوضية المتعلقة بإعادة الإعمار وتوسيع تأثيرهن عبر مبادرات جماعية ومستدامة، يمكن أن يكون خطوة محورية نحو مستقبل أكثر شمولية. كما العمل على تنظيم حملات توعوية تدعو إلى إشراكهن في عملية إعادة الإعمار وبناء السلام.

رغم التحديات، أثبتت النساء اللبنانيات قدرتهن على تحمل المسؤولية والمشاركة في بناء السلام وإعادة إعمار الوطن. دعم القيادات النسائية وتمكينهن لا يساهم فقط في تعزيز استقرار المجتمع، بل يؤكد على أهمية دور المرأة كشريك أساسي في صياغة مستقبل لبنان وتحقيق نهضته المنشودة.